رأي

بقلم اللواء الركن
جورج شريم

كرامتنا من كرامة الوطن

عندما تطوعنا في المدرسة الحربية، اذكر اول التوجيهات التي كنا نسمعها من المدربين والضباط المسؤولين ان الجيش ليس وظيفة، انه رسالة في الدرجة الاولى. هذا ما تعلمناه وآمنا به وصرنا في ما بعد نعلمه للجنود والرتباء.

نعم الجيش رسالة في الدرجة الاولى، يلتحق الافراد والضباط بالمؤسسة العسكرية لاداء واجب مقدس وهو الدفاع عن الوطن من كل الاخطار والتهديدات. شعارهم الشرف والتضحية والوفاء.

تربى العسكريون على هذه المبادئ. كانوا مطمئني البال الى انهم التحقوا بمؤسسة وطنية شريفة يخدمون فيها القسم الاكبر من حياتهم، فتبادلهم هذه المؤسسة الحماية الاجتماعية لهم ولعائلاتهم. وكان العسكري في ما مضى يردد اذا استشهدت في اثناء تأديتي الواجب فان عائلتي ستكون في حماية الجيش وتعيش بكرامة.

يلتحق الضابط بالمدرسة الحربية في عمر 18-19 سنة ويبقى حتى سن 56-58 اي ما يقارب 40 سنة في خدمة الوطن. ايام قليلة يقضيها مع عائلته في المنزل. اما منزله الاساس فهو الثكنة او الخيمة واحيانا كثيرة ينام في الشاحنة او ناقلة الجند او قرب المدفع والرشاش.

كانت الخدمة العسكرية واجبا ولا تزال تشرّف من يقوم بها، وكان المجندون او خدمة العلم قبل الغاء هذا القانون عام 2002، يتركون حياتهم المدنية ويبتعدون عن عائلاتهم او جامعاتهم ليقدموا سنة من حياتهم لخدمة علم وطنهم. يرتدون بزة الجيش العسكرية ويحملون السلاح الشرعي لتأدية الواجب.

لا اريد ان ادعي المثالية او القدسية عند وصفي صورة الجندي او الضابط او الجيش بشكل عام. من الواجب الاعتراف بواقعية ان الجيش تنحى احيانا عن دوره من دون الدخول في الاسباب السياسية والمبررات التي تحتاج الى بحث عميق والتي يمكن فهمها وتبريرها احيانا وغير المبررة احيانا اخرى، كذلك ليس كل جندي او ضابط مهما علت رتبته حافظ على مبادئ وقيم الجندية والمؤسسة العسكرية. فمنهم وان كانوا قلة، انغمسوا في الفساد المالي والسياسي، وبدل ان يكونوا الملح الصالح كانوا الملح الفاسد في مؤسسة وطنية جامعة. لكن رغم ذلك، فالجيش يبقى المؤسسة التي حافظت على مهنيتها وشفافيتها ودورها في بلد تعصف فيه المصاعب والازمات.

قال لي يوما احد الضباط الاجانب الذي عانت بلاده من الاحتلال خلال الحرب العالمية الثانية، في خلال اجتماع لبحث برنامج تحديث المعدات والتجهيزات وتطويرها، ان الدولة التي لا تدفع الاموال وتؤمّن احتياجات جيشها ستجد نفسها يوما تدفع ثمنا اكبر لجيش غريب او محتل. هنا لا بد من السؤال ماذا فعلت السلطة السياسية في لبنان لحماية جيشها وعناصره؟ هل يعرف المسؤولون معاناة العسكريين اليومية في الخدمة وفي حياتهم العائلية؟ هل يعرفون ان الخدمة العسكرية، وعلى لسان قادة الوحدات، اصبحت افضلية ثانوية وان الافضلية الاهم بالنسبة الى العسكري هي التفتيش عن وسيلة رزق او عمل ليتمكن من اعالة نفسه وعائلته، ناهيك بحالات الفرار والتسريح من الخدمة والتي لم يشهد الجيش مثلها منذ تأسيسه. لقد اصبحت زوجة الشهيد الذي قدم حياته للوطن متروكة لا تعرف كيف تؤمّن لاولادها الطعام والثياب والتعليم. واصبح المتقاعد عبئا ثقيلا على هذه الدولة، فالذي قدم شبابه لخدمة الوطن الا يستحق ان يعيش بكرامة في ما تبقى له من سنين؟ لم يمر في تاريخ الوطن ان قام العسكريون المتقاعدون بالتظاهر والاحتجاج العنيف دفاعا عن لقمة عيشهم، بل كانوا على الدوام المدافعين عن الشرعية والقانون في اثناء خدمتهم وبعد تقاعدهم، فمن بلغ من العمر ستين عاما راح يفتش عن عمل يقيه الجوع ويقي عائلته الضياع. اذا كانت الحجة ان القطاع العام وضمنه المؤسسات الامنية كبير ومترهل، وان التقديمات الاجتماعية فاقت قدرة الخزينة، فعلى السلطة السياسية ان تضع الحلول الواقعية غير الشعبوية حول حجم كل قطاع وعديده والحاجة الى دمج ما هو غير ضروري او الغائه.

يقول بعض المنظرين ان تكلفة الجيوش والمؤسسات الامنية مرتفعة، وهي مؤسسات غير منتجة وتشكل عبئا على المواطنين والمالية العامة، لكن على هؤلاء ان يعرفوا ان تكلفة انهيار الجيش وباقي المؤسسات اغلى وثمنها باهظ لانها ترتد على الوطن بكامله.

على المسؤولين في لبنان ان يعرفوا ان الدول المتقدمة وضعت تشريعات لحماية جنودها في اثناء خدمتهم وبعد تركهم الخدمة. تألفت لجان برلمانية دائمة تعنى فقط باوضاع المحاربين القدامى الصحية والاجتماعية.

الى هؤلاء المسؤولين نقول: انظروا الى معاناة جيشكم ومؤسساتكم الامنية ومتقاعديكم، دافعوا عن حقوقهم واعملوا ليعيشوا بكرامة، لأن كرامتهم من كرامة الوطن.